

منوعات

MEDIA

أخبار كاذبة

عشرات آلاف المشاهدات حصدها فيديو زعم انه يظهر سقوط طلاب من شرفة داخلية لأحد المباني، خلال احتجاجهم على القرارات الأخيرة لوزارة التعليم المصرية. لكن الادعاء غير صحيح، والفيديو يظهر حادثاً وقع في جامعة في بوليفيا قبل أشهر.

تداول مستخدمون صورة ادّعوا أنها لهرم في المتحف المصري اسمه «بن بن» مصنوع من حجر اسود له خصائص خارقة، إلا ان الادعاء خطأ، ولا يوجد في المتحف هرم بهذا الاسم، وما يظهر في الصورة المتداولة هو قمة هرم المنمحات الثالث.

انتشر خبر زعم ان قطر طردت لاعب كرة القدم المصري السابق والمحلك في شبكة «بي إن سبورت» محمد أبو تريكة، بعد إقالته من الشبكة، لكن لم يُعلن عن إقالة عن المثليين. كما لم يُعلن اي مصدر رسمي عن طرده من قطر.

زعمت صفحات وحسابات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أخيراً ان دولة موريتانيا ألغت التدريس باللغة الفرنسية نهائياً. إلا ان الادعاء مغلط، ولم تنشره وزارة التهذيب الوطني واصلاح النظام التعليمي او الوكالة الموريتانية للأنباء.

مصر: تعطيل دعوى زيادة بدل الصحفيين

يستمر الصحفي المصري كارم يحيى في دعواه المتعلقة بزيادة بدل الصحفيين المصريين، ما يؤثر على انتخاباتها والتصويت فيها، بالرغم من حكم القضاء الإداري بعدم اختصاصه فيها

القاهرة - العربي الجديد

قضت محكمة القضاء الإداري الدائرة الثانية/أفراد في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 بعدم اختصاصها، وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة، في دعوى إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين المصريين سنوياً بنسبة 20 في المائة، وللحيلولة دون تأثيره على انتخابات نقيب الصحفيين كل عامين. الدعوى القضائية كان رفعها المحامي الحقوقي والعمالي كرم صابر نيابة عن الصحفي المصري والمرشح الخاسر على منصب نقيب الصحفيين، كارم يحيى. وبدل التدريب والتكنولوجيا، هو عبارة عن مخصصات مالية، يحصل عليه أعضاء نقابة الصحفيين المصرية شهرياً، من قبل المجلس الأعلى للصحافة جهة حكومية، وقيمتها حوالي 2100 جنيه مصري (حوالي 135 دولاراً أميركياً)، وبالزيادة الأخيرة تصبح قيمته 2520 (حوالي 160 دولاراً). ومن قرار عدم اختصاص المحكمة، استنتج يحيى، توجه مجلس الدولة للتخلي عن نظر الدعوى ذات الأبعاد الاجتماعية، وتلك التي تتعلق بشبهات الفساد على خلاف تراثه المديد. فحتى دعوى بدل الصحفيين العديدة، لطالما أصدرت محاكم القضاء الإداري فيها أحكاماً مهمة، من بينها حكم تاريخي من مجلس الدولة بالإسكندرية عام 2013، وبنظرة أشمل وأوسع، افترض يحيى، أن مجلس الدولة بعد ردود فعل السلطة السياسية على أحكام مصرية تيران وصنافير، يمر بمرحلة انسحاب ربما لم يشهدها تاريخه منذ تأسيسه عام 1946 من مجالات طالما أُنبل فيها بلاءً حسناً لصالح المواطن والشعب في مواجهة تغول السلطة وانحرافها، وأحكامه التاريخية في عودة شركات القطاع العام وإدانة فساد الخوصصة ورفع الحد الأدنى للأجور، وكذا الحق في الإضراب وإلغاء الحرس الجامعي والتعددية النقابية وغيرها الكثير. وتوصل يحيى إلى أنه «لو أنّ أيًا من هذه القضايا تم نظرها اليوم أمام مجلس الدولة لتعلل بـ«عدم الاختصاص»، وأحالها إلى القضاء العمالي والمدني

حيث تتضاءل فرص التوازن بين المجتمع والمواطن من جهة وبين سلطة الدولة وتجرها من جهة أخرى». ورجح يحيى، بالنسبة لهذه الدعوى تحديداً، وبناءً على رأي المحامين، أن هناك خيارين؛ إما الطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، أو متابعة القضية خارج القضاء الإداري.

يصرف بدل التدريب من نسبة الدولة من ضرائب وإعلانات الصحف

وعبر عن ميله الشخصي إلى الخيار الأول وإن كان صعباً. ونشر يحيى نص المذكرة التي تقدم بها إلى المحكمة في جلسة 24 أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي، والتي نصت على «إصدار رئيس الوزراء ووزير المالية المصريين بإصدار قرارهما بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بشكل دوري

وسنوي لجموع الصحفيين بنسبة 20 بالمائة من قيمة البديل المقرر ونشره في الجريدة الرسمية تطبيقاً لأحكام القانون ونصوص الدستور، ورغم إنذارهما فإنهما لم يقوما باتخاذ أي إجراء إيجابي لتنفيذ ما جاء بالإنذار، مما يعتبر سلوكهما بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون». وقالت الدعوى القضائية إن تقنين بدل التدريب والتكنولوجيا وزيادته يستند إلى العرف الإداري باعتباره أهم مصادر القانون الإداري، على أن تقوم الدولة بصرف البديل لجموع الصحفيين منذ نحو أربعين عاماً (منذ أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين) بغض النظر عن الصحيفة التي يعملون بها سواء كانت قومية، أو مستقلة، أو حزبية، أو وكالات أنباء، وسواء كانت ورقية أو إلكترونية أو غيرها. كما أن تقنين بدل التدريب والتكنولوجيا وزيادته ضمن تطوير مهنة الصحافة ويحمي حقوق الصحفيين ويدعم حقوق المواطنين في المعرفة، فضلاً عن أن تقنين البديل وزيادته يوقف استخدامه لصالح بعض المرشحين في انتخابات نقيب الصحفيين تاريخياً، بصرف هذا البديل مقابل ما تحصل عليه الدولة من نسبة 36 بالمائة من ضرائب وإعلانات الصحف التي تقدر بالمليارات؛ لكنه مع الوقت تحول لوسيلة ضغط من جانب الحكومة على الصحفيين تهدد به في أي وقت بتوقفه، وتدعم من خلاله مرشحها الذي بعد بزيادته حال فوزه، وهذا بالضبط ما فعلته الدولة لصالح ضياء رشوان الذي ينفي أنه مرشح النظام، وعلى مدار العقود الماضية شهد البديل عدة زيادات اقترنت بانتخابات النقابة، حيث تضاعف إلى 20 جنيهاً في عهد النقيب الراحل إبراهيم نافع، ثم 100 جنيه في أوائل التسعينيات في عهد مكرم محمد أحمد، وتوالت الزيادات حتى وصل إلى 290 جنيهاً عام 2003، ثم 330 جنيهاً، وفي عام 2007، وصل إلى 530 جنيهاً، ثم 610 ثم 760 وأخيراً 900 جنيه عام 2011، بعدها ارتفع إلى 1200 جنيه عام 2013، بعدها أصبح 1380 جنيهاً، ثم 1680 جنيهاً، ثم 2100، وفي مارس/ آذار الماضي قرر مجلس الوزراء زيادته 20% بقيمة 420 جنيهاً، ليصبح 2520 جنيهاً في يوليو/ تموز 2021.



شهد بدل التدريب والتكنولوجيا عدة زيادات اقترنت بانتخابات النقابة (أحمد السيد/الأنشور)

أميركا تلاحق مستهدف فيها ببرامج الفدية

محمد دنكر

هجمات في الولايات المتحدة الأميركية، في بريطانيا، في روسيا، في الصين، في إيران... وفي كل أنحاء العالم، حتى باتت تسمى بالحرب الباردة الجديدة في بعض الأحيان، أو بالحرب بالوكالة في أحيان أخرى، وفي كل الأحوال، باتت تعدّ جزءاً من معارك ضمن حروب بين دول، وسلاحاً أساسياً يهدد استقرارها وأمنها، ما أدى إلى تصنيفها بين جرائم «الإرهاب» وضد «الأمن القومي» في كثير من الدول. فليس هناك من حاسوب أو شركة يمانن حتى مع أقوى برامج الحماية من الفيروسات. فمع التطور التقني السريع الذي يشهده العالم، هنالك تطور مواز لبرمجيات السيطرة على الشركات وبرامج الفدية، والتي تحجز المعلومات التي تقدر قيمة بعضها بملايين الدولارات. تعدّ برامج الفدية نوعاً من البرامج الضارة التي تمنع المستخدم من الوصول إلى ملفات الكمبيوتر أو الأنظمة أو الشبكات وتطلب منه دفع فدية مقابل إرجاعها. يمكن أن تتسبب هجمات برامج الفدية في حدوث اضطرابات مكلفة بالعمليات وفقدان المعلومات والبيانات المهمة، ليس على صعيد أفراد وشركات فحسب، بل على صعيد دول بأكملها.

أحدث مثال على هذا النوع من الهجمات، هو هجمات مجموعة REvil المتركزة في الأونة الأخيرة. REvil هي اختصار لـ «Ransomware-Evil»، ترجمتها الحرفية إلى العربية هي «شُر برامج الفدية»، وهي إحدى أكثر عصابات برامج الفدية انتشاراً في العالم المجموعة متهمّة بشن عدة هجمات هذا العام ضد



القبض القبض على قراصنة مرتبطين بهجمات الفدية على الولايات المتحدة (Getty)

تدر هجمات الاموال للقراصنة

الشركات والمؤسسات الكبرى، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك موزد اللحوم البرازيلي JBS وشركة التكنولوجيا «كاسيا» والتي تتخذ من ميامي مقراً لها. هاجمت REvil ما لا يقل عن 360 مؤسسة مقرها الولايات المتحدة هذا العام، وفقاً لمحلل التهديدات في شركة «إميسيسوفت»، بريت كالو. يقول موقع «رانسوم وير» البحثي إن المجموعة

بنشر برنامج الفدية REvil / Sodinokibi لمهاجمة الشركات والكيانات الحكومية في الولايات المتحدة، إذ تم اعتقال 7 أشخاص على صلة بهذا النوع من الهجمات. وقد تمّ الكشف عن لائحة اتهام تتهم باروسلاف فاسينسكي، الأوكراني الذي يبلغ من العمر 22 عاماً، بشن هجمات فدية ضد العديد من الضحايا، بما في ذلك هجوم يوليو/ تموز 2021 ضد «كاسيا»، وهي شركة برمجيات تكنولوجيا معلومات متعددة الجنسيات. في ذلك الهجوم، طلب من الأهداف دفع ما مجموعه 70 مليون دولار لإلغاء قفل أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. وقال المدعي العام الأميركي ميريك غارلاند، في مؤتمر صحفي إن المدّعين الفيدراليين يسعون لتسليم، فاسينسكي، والذي اعتقل الشهر الماضي بناءً على طلب من الحكومة الأميركية أثناء محاولته دخول بولندا من أوكرانيا، فيما يُزعم أن فاسينسكي جمع 2,3 مليون دولار كفدية.

كما أعلنت الوزارة عن مصادرة 6,1 ملايين دولار من الأموال التي يمكن عزوها إلى مدفوعات الفدية المزعومة التي تلقاها يفغيني بولياني، الروسي البالغ من العمر 28 عاماً، والذي تم اتهامه أيضاً بشن هجمات REvil / Sodinokibi ضد العديد من الضحايا، بما في ذلك الشركات والكيانات الحكومية في تكساس. يُذكر أن هذا الهجوم حصل منتصف شهر أغسطس/ آب 2019. بحسب لوائح الاتهام، وصل فاسينسكي وبولياني إلى شبكات الكمبيوتر الداخلية للعديد من الشركات ونشروا ransomware / REvil / Sodinokibi لتشفير البيانات على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بتلك الشركات.

حققت أكثر من 11 مليون دولار هذا العام، بما في ذلك من هجمات بارزة على «أسر» و«كوانتا كومبيوتر» و«جيس» وغيرها. بينما تواجه الهجمات دولاً عدة حول العالم، تبدو الولايات المتحدة الأكثر غضباً في ملاحقة من استهدفوها. في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعلنت وزارة العدل الأميركية عن الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخراً ضد رعايا أجنبية متهمين

